وسط نهضة تنموية شاملة

دولة الإمارات العربية المتحدة تحتفل اليوم بعيدها الوطني الـ٤٠

اعتماد استراتيجية جديدة للتنمية والنهوض لمواكبة تحديات الألفية الجديدة

تحتفل دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم بعيدها الوطني الأربعين الذي اعلن فيه عن قيام دولة اتحادية مكونة من سبع إمارات.. ومنذ ذلك التاريخ عاشت دولة الإمارات اربعة عقود حافلة بالعمل والإنجاز بدأت بمرحلة البناء الشاقة التي قادها مؤسس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وشملت مرحلة تنفيذ خطط وبرامج تنموية طموحة في كل مناحي الحياة ووضعت لبنات قوية في مسيرة التقدم والازدهار وتواصلت المسيرة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان الذي اطلق مرحلة التمكين لإعلاء صروح الإنجازات والمكتسبات وفق أسس عملية حديثة.

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تتألف من سبع إمارات هي أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وعجمان وأم القيوين، من أنجح التجارب الوحدوية التي ترسخت جذورها على مدى أربعة عقود متصلة، ويتميز نظامها بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وذلك نتيجة طبيعية للانسجام والتناغم بين القيادات السياسية والتلاحم والثقة والولاء المتبادل بينها وبين مواطنيها.

إعداد/زكريا حسان

ويتكون النظام السياسي في دولة الإمارات من مجموعة من المؤسسات الاتحادية وعلى رأسها المجلس الأعلى للاتحاد الذي يمثل السلطة العليا في البلاد ويتشكل من أصحاب السمو حكام الإمارات السبع، ومجلس الوزراء الذي يمثل السلطة التنفيذية والمجلس الوطني الاتحادي الذي يمثل السلطة التشريعية والرقابية، والسلطة القضائية التي تحظى بالاستقلالية التامة بموجب الدستور.

استراتيجيات تنفيذية

واعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة، في إطار حرصها على مواكبة تحديات ومتطلبات الألفية الجديدة، نهجاً جديداً في الأداء التنفيذي يرتكز على استراتيجيات عمل محددة وواضحة الأهداف والمقاصد.

ففي حين أطلق صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة استراتيجيات جديدة لتعزيز برامج وخطط التمكين السياسي وفي مقدمتها استراتيجية المستقبل، الذي حدد سموه أهدافها في حشد الموارد والطاقات.. وغايتها الإنسان، ونهجها التعاون والتنسيق بين كل ما هو اتحادي ومحلي، بالإضافة إلى تحديث آليات صنع القرار ورفع كفاءة الأجهزة الحكومية وفاعليتها وقدرتها وتقوية أطرها التشريعية والقانونية والتنظيمية وتنمية القدرات البشرية والاقتصادية بمستوى الخدمات.. أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، متزامناً مع هذه الرؤية في ٢٨ فبراير ٢٠١٠م، استراتيجية الحكومة الاتحادية في دورتها الثانية (٢٠١١-٢٠١٣). وتتكون الاستراتيجية من سبعة مبادئ عامة وسبع أولويات تركز على المجالات الأساسية لعمل الحكومة وأدائها، وتضع على رأس أولوياتها توفير أرقى مستويات الرخاء والرفاهية والعيش الكريم للمواطنين، وذلك من خلال الارتقاء بنظم التعليم والرعاية الصحية والتركيز على التنمية المجتمعية وتطوير الخدمات الحكومية بما يعزز مكانة دولة الإمارات عالمياً.

وحددت الاستراتيجية أهدافها في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة وضمان توفير الرخاء للمواطنين والتأسيس لمرحلة جديدة من العمل الحكومي تواكب التغيرات الاقتصادية وتركز على اتباع أفضل الممارسات بهدف تحقيق الرخاء من ناحية.. وتعزيز مكانة الدولة إقليمياً وعالمياً من ناحية أخرى. كما تهدف الاستراتيجية إلى ترسيخ المسيرة الاتحادية وإعطاء دفعة قوية للعمل الاتحادي بين إمارات الدولة.. والعمل على الارتقاء بقطاع التنمية الاجتماعية الذي يشمل التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية والثقافة والشباب والسكان والقوى العاملة وتنمية المجتمع.

كما اعتمدت الإمارات الاستراتيجية الجديدة لهيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية للأعوام ٢٠١١- ٢٠١٣م وذلك بناء على تكليف صادر من مجلس الوزراء لتتماشى الخطة مع التوجهات الجديدة للحكومة بشأن دور الهيئة في التعامل مع قضايا التوطين وتمكين الموارد البشرية المواطنة وإشراكها الفعلي في سوق العمل. وتضمنت الاستراتيجية الجديدة للهيئة مستهدفات جديدة لنسبة من يتم توظيفهم وتدريبهم سنويا ومستهدفات عامة لخفض نسبة البطالة ونسبة العمالة المواطنة في القطاع الخاص بالإضافة لتطوير قاعدة بيانات وطنية شاملة للتوطين على مستوى الدولة وتوفير معلومات دقيقة ومنتظمة لأصحاب القرار حول نسب التوطين الدقيقة في كافة القطاعات بالإضافة لمبادرات أخرى تتعلق بتعزيز المشاركة المجتمعية في قضايا التوطين وتعزيز تنافسية الموارد البشرية المواطنة وضمان تكامل السياسات المتعلقة بالتوطين بين الجهات الاتحادية والجهات المحلية.

وتميز الأداء التنفيذي بنهج متفرد ابتدره صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بعقد اجتماعات دورية بين مجلس الوزراء ورؤساء الدوائر والمؤسسات الحكومية في كل إمارات الدولة بحضور حاكم الإمارة، بهدف تفعيل التعاون والتنسيق بين الجهات الاتحادية في الدولة ونظيراتها المحلية في الإمارات، لما فيه خدمة الأهداف الوطنية العليا للوطن والمواطنين.

المجلس الوطني الاتحادي

شهد المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي تطوراً نوعياً على صعيد ترسيخ تجربته في الممارسة الديمقراطية بإجراء الانتخابات الثانية في ٢٤ سبتمبر ٢٠١١م وتم فيها انتخاب (٢٠) عضواً يمثلون نصف أعضاء المجلس من بينهم امرأة، وذلك بعد أن توسعت قاعدة الهيئات الانتخابية على مستوى الدولة إلى أكثر من ١٢٩ ألفاً و٢٧٤ عضواً وعضوة، فيما بلغ عدد المترشحين ٤٦٨ مترشحاً ومترشحة، مما يعكس التجاوب الجماهيري الكبير لبرنامج صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان لتعزيز المشاركة الشعبية وتفعيل دور المجلس الوطني.

السياسة الخارجية

اتسمت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي وضع نهجها مؤسس الدولة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بالحكمة والاعتدال وارتكزت على قواعد استراتيجية ثابتة تتمثل في الحرص على التزامها بميثاق الأمم المتحدة واحترامها للمواثيق والقوانين الدولية وإقامة علاقات مع جميع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين والجنوح إلى حل النزاعات الدولية بالحوار والطرق السلمية والوقوف إلى جانب قضايا الحق والعدل والإسهام الفعال في دعم الاستقرار والسلم الدوليين. وحققت دبلوماسية دولة الإمارات انفتاحاً واسعاً.

وقامت دبلوماسية دولة الإمارات بجهود مكثفة وتحرك نشط من أجل العمل على احتواء العديد من حالات التوتر والأزمات والخلافات الناشبة، سواء على صعيد المنطقة أو خارجها. وسعت بشكل دءوب مستمر لتعزيز مختلف برامج مساعداتها الإنسانية والإغاثية والإنمائية والاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للعديد من الدول النامية خاصة تلك التي تشهد حالات نزاع أو كوارث طبيعية فضلاً عن مساهماتها الأخرى الفاعلة في العديد من عمليات حفظ السلام وحماية السكان المدنيين وإعادة الإعمار في المناطق بعد انتهاء الصراعات وهو ما يجسد شراكتها المتميزة مع أطراف عدة وتفانيها من أجل تحقيق الأهداف النبيلة من صيانة واستقرار السلم والأمن الدوليين.

الازدهار الاقتصادي

حققت دولة الإمارات الازدهار الاقتصادي للوطن والمواطنين، وعززت مكانتها كلاعب أساسي في الخريطة الاقتصادية العالمية، بحضور قوي متميز رغم الأزمات والتقلبات والضغوط المالية التي يشهدها العالم. وقد نفذت الدولة، منذ قيام اتحادها الشامخ، استراتيجية اقتصادية فعالة تقوم على الانفتاح الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وجذب الاستثمارات وتسخير كافة الموارد والطاقات لتحقيق معدلات نمو عالية في التنمية، وقد قفز الناتج المحلي في الدولة من ٦,٥ مليار درهم فقط عند قيام الاتحاد في العام ١٩٧١م ليصل إلى ٩١٤,٣ مليار درهم في العام ٢٠٠٩م أي بزيادة خيالية تقدر بنحو ١١٤ ضعفاً. وأكد تقرير حديث للمركز الوطني للإحصاء عن المؤشرات الاقتصادية أن اقتصاد الإمارات يواصل التكيف الإيجابي مع الظروف الاقتصادية العالمية، ويحقق نمواً وتحسناً على صعيد التعافي من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، وحقق الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية نسبة نمو جيدة في العام ٢٠١٠م وبلغ أكثر من ١٠٩٣ مليار درهم، مقارنة مع ٩٩٢,٨ مليار درهم في العام ٢٠٠٩م، توزعت بواقع ٧٤٩,٢ مليار درهم للقطاعات الانتاجية غير النفطية، و٣٤٣,٩ مليار درهم للقطاع النفطي، حيث بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية ٦٩٪، مقارنة بما نسبته ٦٦٪ في العام ٢٠٠٩م. وتتوقع وزارة الاقتصاد أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي ما بين ٣ و٣,٥٪ خلال العام الحالي ٢٠١١م.

الاستثمارات الخارجية

وأطلقت وزارة الاقتصاد في ٢٠ يونيو ٢٠١١م خريطة استثمارية جديدة تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة وتطوير الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحفيز البنية الاستثمارية وجذب الاستثمارات النوعية ونقل التكنولوجيا لتعزيز مفاهيم اقتصاد المعرفة وتقليل الاعتماد على النفط عبر تنويع مصادر الدخل.

وحددت الخريطة الاستثمارية ١٤ مجالاً جاذباً للاستثمارات الأجنبية تشمل صناعة الألومنيوم والسيارات والطيران وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية والإلكترونيات والهندسة والتكنولوجيا الصناعية والرعاية الصحية والبتروكيماويات وصناعة الأدوية.

واستقطبت دولة الإمارات خلال السنوات الخمس الماضية، استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ٢٢٠ مليار درهم لتتبوأ بذلك المرتبة الثانية عربياً بين الدول الأكثر جذباً لرأس المال الأجنبي في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) للاستثمار العالمي ٢٠١١م. كما صنف التقرير الإمارات ضمن أفضل ٣٠ موقعاً عالمياً للاستثمار الأجنبي المباشر.

وجاءت الإمارات في المرتبة الثالثة عربياً و٢٧ عالمياً ضمن مؤشر التنافسية العالمية ٢٠١١- ٢٠١٢م الذي أعده المنتدى الاقتصادي العالمي، وفي المرتبة الثامنة عالمياً من حيث البنية التحتية التي يعتبرها المنتدى من أهم مقومات التنافسية بين الدول. كما جاءت الإمارات في المرتبة العاشرة عالمياً من حيث فعالية أسواق السلع، والمرتبة ١١ في بنية الاقتصاد الكلي، والمركز الثالث في فعالية النظام الضريبي وانخفاض تكلفة الأعمال الناتجة عن الجريمة والعنف، بفضل ما تنعم به من أمن واستقرار، وفي المركز الأول عالمياً من حيث استقرار معدل مستوى التضخم.

صدارة التقرير الدولي للتنمية البشرية

وتبوأت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً والمرتبة ٣٢ عالمياً بين ١٦٩ دولة في العالم في تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٠م الذي أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نسخته الإقليمية في ١٣ ديسمبر ٢٠١٠م من العاصمة أبو ظبي، وصنف التقرير الدولي ضمن إحدى دولتين فقط من المنطقة في الفئة الأكثر تقدماً، وهي فئة (التنمية البشرية المرتفعة جداً) وجاءت في المرتبة الرابعة عالمياً ضمن أقل الدول فقراً، حيث لم يتعد معدل الفقر فيها (٠,٠٠٢٪) ونسبة الفقراء (٠,٠٦٪).

وجاءت الإمارات أيضاً في المركز الأول إقليمياً و٤٥ عالمياً ضمن ١٣٨ دولة شملها مؤشر المساواة بين الجنسين في مجالات الصحة والتعليم والتمكين والمشاركة في قوة العمل.

التطور الصناعي

شهد القطاع الصناعي في دولة الإمارات نمواً كبيراً تمثل في زيادة حجم الاستثمارات الصناعية في مختلف إمارات الدولة، وإقامتها للعديد من المناطق الصناعية التي أسهمت في جذب هذه الاستثمارات وإقامة صناعات استراتيجية جديدة، وتسعى الدولة إلى زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة ٢٥٪ في إطار خططها الرامية إلى تقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل.

وبلغ عدد المنشآت الصناعية في الدولة بنهاية العام ٢٠١٠م أكثر من ٤٩٦٠ منشأة تجاوز حجم الاستثمارات فيها ١٠١ مليار و١٨٩ مليون درهم.

وشهد القطاع الصناعي في السنوات الأخيرة إقامة صناعات استراتيجية جديدة جذبت استثمارات عالية وتكنولوجيا متقدمة مثل صناعة الطاقة والطيران والألومنيوم والكيماويات والصناعات المعدنية الأساسية.

الطاقة المتجددة

رسخت دولة الإمارات العربية المتحدة مكانتها كمركز عالمي رائد في مبادرات ومشاريع الطاقة المتجددة والنظيفة، حيث يتجلى ذلك في اختيار العاصمة أبو ظبي مقراً دائماً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (أرينا) واستضافتها سنوياً (القمة العالمية لطاقة المستقبل) وتنظيمها جائزة زايد لطاقة المستقبل وقيمتها الإجمالية ٢,٢ مليون دولار لتحفيز وتشجيع الإبداعات والابتكارات في مجال الطاقة المتجددة، إضافة إلى جهودها في تطوير مصادر الطاقة المتجددة وتنفيذ مشاريع رائدة في هذا القطاع.

وأكد تقرير لدائرة التنمية الاقتصادية في أبو ظبي أن استثمارات الدولة في مشروعات الطاقة النظيفة بلغت نحو ٧ مليارات دولار في العام ٢٠٠٨م ويتوقع أن تصل إلى ٥٠ ملياراً بحلول العام ٢٠١٥م في حين قدر تقرير حول الخارطة الاستثمارية لدولة الإمارات حجم الفرص الاستثمارية الواعدة في سوق مشروعات الطاقة البديلة المستدامة التي يمكن أن يستثمرها القطاع الخاص بتجاوز ١٠٠ مليار دولار حتى العام ٢٠٢٠م في حين يصل حجمها على مستوى العالم نحو ١,٥ تريليون دولار.

ونفذت حكومة أبو ظبي العديد من المشروعات الاستراتيجية التي تقوم على تطوير طاقة نظيفة من المصادر التقليدية الحالية، حيث تحولت إلى الاعتماد على الغاز الطبيعي في إنتاج وتوليد الطاقة الكهربائية بنسبة تصل إلى ١٠٠٪، وكذلك في مجال تحلية مياه البحر، مما أدى إلى خفض كبير في الانبعاثات الكربونية، كما بدأت فعلياً في إنتاج الكهرباء من أكبر مولد للطاقة يعمل بقوة الرياح في الشرق الأوسط، وذلك في جزيرة (صير بني ياس) بطاقة إنتاجية تزيد على ٨٥٠ كيلو واط/ ساعة.

وأعلن رسمياً في الجلسة التاريخية الأولى للجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) التي عقدت يوم ٤ أبريل ٢٠١١م بأبو ظبي، تسمية أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً دائماً للوكالة، لتكون بذلك أول عاصمة عربية تستضيف إحدى المنظمات الدولية على أرضها، وشارك في هذا الاجتماع ما يزيد على ٩٠ وزيراً و٨٠٠ موفد، إلى جانب مجموعة من قادة الأعمال والمنظمات غير الحكومية في أكثر من ١٥٠ دولة.

الطاقة النووية

دخلت دولة الإمارات عملياً عصر إنتاج الطاقة النووية، وأعلنت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية أنها ستنجز في منتصف العام المقبل ٢٠١٢م الأعمال الإنشائية التمهيدية الرئيسية لمشروع محطات الطاقة النووية الأربع في موقع (براكة) بالمنطقة الغربية بإمارة أبو ظبي، حيث من المقرر أن تبدأ بالإنتاج ومد شبكة الإمارات بالطاقة الكهربائية بحلول العام ٢٠١٧م بواقع ١٤٠٠ ميجاوات لكل محطة، مما يوفر الاحتياجات المستقبلية للطاقة في الدولة، ويضمن تنفيذ الخطط الطموحة للتنمية المستدامة.

كما ستعلن مؤسسة الإمارات للطاقة، خلال الربع الأول من العام ٢٠١٢م ترسية مناقصة شراء الوقود النووي المطلوب لتشغيل المحطات الأربع، وكانت المؤسسة قد وقعت في نهاية العام ٢٠٠٩م بأبو ظبي عقوداً بقيمة ٧٥ مليار درهم مع تحالف لشركات كورية جنوبية وأمريكية بقيادة الشركة الكورية للطاقة الكهربائية (كيبكو) لبناء وتشغيل أربعة مفاعلات نووية حتى العام ٢٠٢٠م حيث سيتم إنجاز المفاعل الأول في العام ٢٠١٧م بطاقة إنتاجية قدرها ١٤٠٠ ميجاواط.

كما وقعت دولة الإمارات اتفاقيات تعاون مع اليابان وفرنسا وبريطانيا لتنفيذ برنامجها النووي السلمي، واتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون في مجال الطاقة النووية السلمية تهدف إلى تعزيز التعاون لحظر انتشار الأسلحة النووية ومستويات السلامة والأمن.

النفط والغاز

تشكل صناعة النفط والغاز في دولة الإمارات العربية المتحدة عصب الاقتصاد ، وتقوم سياستها في هذا المجال على الاستغلال الأمثل المستدام للنفط والغاز بما يحفظ للأجيال المتعاقبة نصيبها في هذه السلعة الناضبة، وخصصت مجموعة شركة بترول أبو ظبي الوطنية نحو ٢٢٠ مليار درهم للاستثمار في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات خلال الأعوام العشرة المقبلة.

وتسعى إلى تنفيذ مجموعة من المشاريع التطويرية لزيادة انتاج النفط إلى ٣,٥ مليون برميل يومياً بحلول العام٢٠١٧م من ٢,٥ مليون برميل حالياً.

كما يتوقع أن يرتفع انتاجها من الغاز إلى ٧,٥ مليار قدم مكعب من ٦ مليارات حاليا.

وتحتل دولة الإمارات المركز الثالث في احتياطي النفط في العالم يصل إلى ٩٨ مليار برميل والخامسة في انتاج الغاز الطبيعي ويبلغ احتياطها نحو ٦ تريليونات قدم مربع.

الخدمات العامة

وأولت دولة الإمارات، منذ قيامها الأولوية القصوى للارتقاء بقطاعات التنمية الاجتماعية، وتشمل التعليم والصحة والإسكان والبنية الأساسية والرعاية الاجتماعية، وذلك في اطار استراتيجيات طموحة لتحقيق رفعة الوطن ورفاه ورخاء المواطنين.

وركزت الميزانية العامة للاتحاد العام ٢٠١١م على قطاع التنمية الاجتماعية باعتماد نحو ١٩ مليار درهم، وبنسبة ٤٦٪ من إجمالي الميزانية لهذا القطاع الذي يشمل التعليم العام والعالي والصحة والإسكان والمعاشات والإعانات الاجتماعية، وكافة الخدمات المباشرة التي تمس حياة المواطنين ومستوى معيشتهم واستقرارهم ورفاهيتهم.

ففي مجال الخدمات الصحية عملت على توفير خدمات نوعية عالية المستوى ترقى إلى المعايير العالمية، شملت الخدمات العلاجية والوقائية والتعزيزية، بالإضافة إلى تنفيذ برامج استراتيجية لمكافحة الأمراض المزمنة والسارية ورعاية الطفولة والأمومة.

وانتشرت في جميع مستشفيات الدولة المراكز التخصصية العلاجية، مثل وحدة جراحة القلب المفتوح وزراعة الأعضاء ووحدة الاستسقاء الدموي لمرضى الفشل الكلوي ووحدة الطب النووي والمناظير الجراحية ، ومراكز علاج السكري والسرطان.

وقدرت دراسة متخصصة حجم الإنفاق على الرعاية الصحية في الإمارات خلال العام ٢٠١٠م بأكثر من ٣٣,٧ مليار درهم موزعة على الميزانيات الكبيرة لوزارة الصحة، وهيئة الصحة بأبوظبي، وهيئة الصحة بدبي، والاستثمارات الكبيرة للقطاع الخاص.

الناتج المحلي لدولة الإمارات يرتفع إلى ١٠٩٣ مليار درهم عام ٢٠١٠م